المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية | المجلد7 / العـــدد: 2 (2022)، ص17-35.

الاستيطان الفرنسي بالجزائر و مظاهر الهيمنة الاقتصادية و الثقافية ما بين 1830 – 1914م

French settlement in Algeria and manifestation of economic and cultural hegemony between 1830 - 1914

بوزكري مروان *
المركز الجامعي آفلو / الأغواط (الجزائر)
merouanebouzekri@outlook.fr

تاريخ الاستلام: 2022/07/09 تاريخ القبول: 2022/07/17تاريخ النشر: 2022/09/06

ملخص:

نتطرق في هذه الدراسة إلى موضوع الاستيطان الفرنسي بالجزائر فيما بين 1830 – 1914 والذي شكل للحكام الفرنسيين المتعاقبين على السلطة في الجزائر أولوية لتثبيت وجودهم ، ووضع أيديهم على خيرات البلاد ، و هذا لتشجيع الاستيطان و إنعاش الاقتصاد الفرنسي المتهالك ، وتهدئة الجبهة الاجتماعية المشتعلة بفرنسا بمناسبة ثورات 1848 .

و لذلك وظفت الإدارة الاستعمارية الآليات القانونية و الإدارية لإنجاح هذا المشروع ، لاسيما ترسانة قوانين المصادرة للأراضي، والتي مكنتهم من تحويل مئات الآلاف من الهكتارات لصالح المعمرين الفرنسيين و الأوربيين ، وقد كان لذلك انعكاسات و خيمة على الجزائريين بسبب مظاهر الهيمنة الاقتصادية والثقافية للمستوطنين ، و التي ظلت ماثلة لسنوات عديدة حتى بعد استقلال البلد .

كلمات مفتاحية: الجزائر.، الاستيطان.، المصادرة . ، فرنسا.

Abstract: *in* this study ,the French settlement in the Algeria in the 1830 – 1914 witch has formatted the French rulers in line with the presence of their presence, and the situation of their hands on the country s oil rehabilitation, the revitalization of the French and the social front of French ,especially the occasion of the 1848revolutions.Thecolonial administration has there fore appointed legal and administrative mechanisms for the success of this project ,especially land confiscation laws, which enable them to convert hundreds of thousands of hectares in favor of the constructive ,so a repercussion of the Algerians because of the manifestation of economic and cultural domination of settlers, Which have been even independent after the independence of the country .

*المؤلف المرسل : د. بوزكري مروان:

. مقدمة:

لم يتأخر الفرنسيون كثيراً في إبراز النوايا الحقيقية في غزوهم للجزائر، فبعد توقيع معاهدة الاستسلام، بدئوا التفكير الجدّي لإيجاد طرق و أساليب لتوطين و تدعيم وجودهم و إدامته بالجزائر، فكانت عملية تشجيع الهجرة الاستيطانية أهمّ دعائم سياسة الاستيطان بقصد بناء قاعدة ديموغرافية لتدعيم القوة العسكرية، وتبعاً لذلك باشرت الإدارة الاستعمارية منذ السّنوات الأولى للاحتلال " **سياسة استيطانية** " واسعة، ارتكزت على تجنيد كلّ الإمكانيّات المادّية والبشرية، كما أسندت هذه السّياسة بإقامة البنى التّحتيّة القاعديّة الضّروريّة من مواصلات و سدود و مدّ للقنوات، وتقديم المساعدات، و كذا المساهمة في إقامة المؤسّسات الاقتصادية و الماليّة، كما بدا جليّا تسابق القادة الفرنسيّين لخدمة المشروع الاستيطاني مادام أنّهم اقتنعوا أن استقرارهم مرهون بمدى نجاحه.

ضمن هذا الإطار تأتي هذه الورقة البحثية بهدف معالجة الإشكالية التالية: **و هي مكانة هذا المشروع الاستيطاني ضمن المشروع الاستعماري** و تندرج تحتها الإشكاليات الفرعية التالية : **ماهي أهم الآليات التشريعية التي وظفت لإنجاح هذا المشروع ؟ و ما مظاهر الهيمنة الاستيطانية على المستويين الاقتصادي و الثقافي؟ و كيف انعكست على الواقع الاجتماعي الجزائري ؟.**

1. - مكانة مشروع الاستيطان في السياسة الاستعمارية الفرنسية

ارتبطت ظاهرة الاستيطان بالسياسة الفرنسية ارتباطا وثيقا، و الّتي مرّت بأربعة مراحل كما أشار إلى ذلك الدّكتور أبو القاسم سعد اللّه ، أوّلها المرحلة الّتي امتدّت من سنة 1830 إلى 1841 حيث كانت نهايتها اتّخاذ قرار رسمي للبقاء في الجزائر، و امتدّت المرحلة الثّانية من 1841 إلى 1852 و خلالها ألحقت الجزائر بفرنسا دستوريّاً وسياسيّاً حيث أصبحت تخضع مباشرة لوزارة الحربية في باريس، و امتدّت المرحلة الثّالثة من 1852 إلى 1870 وهو عهد الإمبراطوريّة الثّانية حيث أوقف نابليون الثّالث هجرة الأوربّيين إلى الجزائر ، وفكّر في إنشاء حكم ذاتي في الجزائر تحت أسم " المملكة العربية "، أمّا المرحلة الرّابعة فبدأت من هزيمة فرنسا على يد ألمانيا سنة 1871 واستمرّت إلى سنة 1900 ، و عرفت خاصة إنشاء ما سمّي بالميزانية الجزائريّة أو الاستقلال المالي للجزائر الّذي طالب به المستوطنون الفرنسيّون و أصرّوا عليه كثيراً [1].

قد يكون من الصعب التّأكيد أنّه كان للحكومة الفرنسية تصوّراً و سياسة واضحة اتّجاه الجزائر بين سنوات 1830 و 1848 بما فيها موضوع الاستيطان، حيث أنّ الشّيء البارز للسّياسة الفرنسية في هذا العهد هو "دع الجيش حراً " ، و بناءاً على ذلك فإنّ القائد العام للجيش الفرنسي في الجزائر كانت له السّلطة المطلقة في التّصرّف بالجزائر [2].

إذا كان موضوع الاستيطان لم يكن واضحاً على الأقل لدى الحكومة الفرنسية في السّنوات الأولى، إلّا أنّه عند القادة العسكريين كان واضحاً و لو كتجربة محدودة، حيث انطلقت الحركة الاستيطانية باستيطان عسكري بمبادرة من الحاكم العام الجنرال "كلوزال" " Clauzel [3] ، الذي حاول أن يعطي للاستيطان ديناميكية في عهده بجعل سهل متيجة بمثابة سان دمنغو الجديدة ، محاولا إقناع سلطات بلاده و الفرنسيين بأن هذا الأخير يمكن أن يستوعب رؤوس الأموال الذاهبة لأمريكا . [4]و في الواقع أن "كلوزيل" منذ تعيينه خلفا "لديبرمون" يوم 2 سبتمبر من عام 1830 عمل جاهدا لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية ، تمثّل الهدف الأول في إقناع سلطات بلاده بأهمية الاستيطان و الحفاظ على الجزائر ، و تمثّل الهدف الثاني في توسيع الملكيات بالجزائر و إيجاد الأراضي الشاغرة ، أما الهدف الثالث فانصب على العمل لقمع المقاومة الجزائرية .[5]

و لم ينتظر "كلوزيل" كثيرا فقد صادر 1000 هكتار تمثّل مساحة "حوش حسن باشا" حيث منح إدارتها لمجموعة من الجنود تحت تسمية " المزرعة الإفريقيّة النّموذجيّة "، لأنّه كان من أبرز المتحمّسين الأوائل للاستيطان، حيث أصدر يوم 08 سبتمبر 1830 قرار رقم 07 يحدّد أملاك الدّولة نصّت المادّة منه أنّ كل المنازل و المحلات والمؤسّسات و الدّكاكين و الحدائق و المقرّات و المؤسّسات مهما كانت، و الّتي كانت مستغلّة من قبل الدّاي أو البايات الّذين غادروا تراب أيالة الجزائر أو الأملاك الّتي تسيّر لفائدتهم، أو كذلك الأملاك الّتي خصّصت بأيّة طريقة لمكّة والمدينة (الأملاك الوقفية) تعود مصلحتها لأملاك الدّولة و تسير لفائدتها[6].

و كان الغرض من هذا القرار هو توفير الأراضي للمستوطنين، و هكذا افتتح عهد جديد ارتبط فيه نمو حركة الاستيطان بقضيّة مصادرة الأراضي من المسلمين الجزائريّين ، و تسليمها لهؤلاء المستوطنين الّذين قدموا إلى الجزائر من دول أوربّية مختلفة منذ بداية الاحتلال، و قد لقي مشروع" كلوزيل" المتعلق بالمزرعة النموذجية مقاومة شرسة من الجزائريين بقيادة "ابن زعموم" و "سيدي السعدي".[7] حيث استهدفت المحاصيل بالحرق ، و طال المزارعين الأوربيين القتل ، و بذلك كان الفشل مآل هذه التجربة الجديدة ، فكانت حجة لمعارضي سياسة الاستيطان. [8]

و يلخّص "لامورسيير" قناعة و موقف العسكريّين من الاستيطان بالقول " من أجل تحقيق هذا الهدف لابد من الاستعانة بالمعمّرين الأوربّيين، و ذلك أننا لا نستطيع بأيّة حال أن نثق ثقة تامّة بالأهالي، فهؤلاء سيغتنمون أول فرصة ليثوروا ضدّنا، فإخضاع العرب تحت سلطتنا إن هو إلاّ مرحلة انتقالية ضروريّة بين حرب الاحتلال و الفتح الحقيقي ، و الشّيء الوحيد الذي سيجعلنا نأمل أن نتمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر ، هو إسكان هذه البلاد بمعمّرين مسيحيّين يتعاطون الزّراعة .[9]

و على نفس الموجة دافع الماريشال "كلوزيل" في قبّة البرلمان الفرنسي عن الاستيطان، كما ردّ على أحد النّواب الفرنسيين و هو "دوساد"" De Sade "الّذي حاول أن يبيّن أنّه لا يمكن الاحتفاظ بالجزائر إلّا بواسطة الاستيطان بقوله " إن الجزائر تمتلك كلّ عناصر الازدهار و لكنّها في الوقت الحالي لا تنتج أيّ

شيء، أو تقريباً أي شيء لأنه لا أحد يجرؤ فيها على تكريس وقته لزراعة الأراضي أو إنشاء فرع صناعي مهم، و لكن إذا كانت عزيمة الحكومة قوية، ووفد ألاف المستوطنين لزراعة القطن و العنب، وأشجار النيلة فإنه من الآن و إلى غاية سبع أو ثمان سنوات، فإن الوطن الأم لن يدفع شيئاً من أجل الإدارة والاستيطان" .[10]

و في سياق الدفاع عن سياسته الاستيطانية ، ووضعها موضع التنفيذ لم يجد حرجا في الاستيلاء على مزرعة بابا بالقرب من المزرعة النموذجية ،[11] كما استولى على مزرعة الفندق يوم 22 ماي 1832 محاولا إجراء تجارب زراعة القطن بها .[12]

و الملفت للانتباه أنّ اللّجنة الّتي أوفدها البرلمان الفرنسي لزيارة الجزائر و التّحقيق و تقديم تقرير للسلطات مرفق بمقترحات حول مصير المستعمرة، أنه على الرغم من التّقييم السلبي لكل جوانب السياسة الفرنسية في الجزائر خلال الثلاث سنوات الأولى من الاحتلال، توصّلت إلى توصية حاسمة وهي" أن الجزائر ستبقى محتلة نهائياً من قبل فرنسا " و أوصت اللّجنة بأن تصبح الجزائر مستعمرة العمال الأحرار سواء أكانوا فرنسيين أم أجانب وليس مستعمرة عسكرية أو مستعمرة إصلاحية من اليوم الّذي يتقرّر أن يكون الاحتلال دائماً ، يجب أن يكون الاستيطان كحظ وحيد لجعل الاحتلال مثمراً يوماً ما، و الحصول على تعويض في المستقبل على الأعباء التي تحمّلها الوطن مدة طويلة " كما أوصت اللّجنة بأن يتمّ الاختيار للمستوطنين ليس فقط من الفرنسيين وحدهم ولكن أيضا من الأجانب، خاصّة منهم الألمان الّذين يتميزون بصفات صلبة، و لكن في المقابل أوصت بتجنّب الإصرار على النوعية في المكان الّذي يفرض الحاجة إلى الكمية، كما يبرز حاجة الفرنسيين إلى عدد ضخم من المستوطنين لتثبيت الوجود الفرنسي في الجزائر.[13]

كما أن قرار الملك لوي فيليب يوم 12 ديسمبر 1833 بتشكيل اللّجنة العليا، الّتي سمّيت باللّجنة الإفريقية لم تأتي بالجديد، ما دام أنّها أعادت نفس أو معظم اقتراحات اللّجنة الخاصة لاسيما التوصية المتعلقة بمصير الوجود الفرنسي في الجزائر " إن الشرف و مصلحة فرنسا يحتّمان عليها الاحتفاظ بممتلكاتها المتواجدة على ساحل شمال أفريقيا ". [14]

و إذا كان توفير الأمن للمستوطنين شكّل هاجساً للسلطات الاستعمارية الفرنسية منذ البداية، إلّا أنّه بعد 1848 امتد حكم الفرنسيين لجميع أنحاء شمال الجزائر، خاصة بعد إصدار قانون جعل الجزائر جزءاً لا يتجزّأ من بلاد فرنسا، و بذلك ازداد عدد الجيش من 60 ألفاً إلى 100 ألف جندي ، فضلا عن تضخم عدد فرقة اللفيف الأجنبي أيضاً، و بذلك زادت سياسة تشجيع الاستعمار الاستيطاني. [15]

و هكذا بدأت الجمهورية الثّانية في تجسيد البرنامج الاستيطاني من خلال تحويل الجزائر إلى ثلاث مقاطعات فرنسية، و إرسال عدد كبير من العمال الباريسيين الذين ثاروا خلال شهر جوان 1848 احتجاجاً على البطالة. فكان لهذه السياسة دور هام في ارتفاع عدد المستوطنات الفلاحية الفرنسية التي أقيمت في

الجزائر لتصل يوم 30 جوان 1849 إلى 13418 شخص ثم ارتفع عددهم في الفترة الممتدّة ما بين 30 جوان 1834 و 31 ديسمبر 1850 بعدد من المهاجرين الجدد بنحو 5185 في فترة وجيزة .[16]

و رغم انقلاب الرئيس لويس نابليون على الجمهورية الثانية عام 1852 و تبنيه لفكرة "المملكة العربية" إلا أن الحركة الاستيطانية شهدت ازدهاراً كثيراً في عهده. (1852 – 1870) بشهادة الدكتور "وارنيير" الناطق الرسمي باسم المستوطنين الّذي ألّف كتاباً بعنوان " الجزائر أمام الإمبراطور " صدر في باريس عام 1865، ومما جاء في كتابه تدعيماً لسياسة الاستيطان و الإشادة بها فحسبه " فإن المستوطنين الّذين كان عددهم عام 1865يقدر 225.000 مستوطن فرنسي أو أوربي كانوا يملكون حوالي 700.000 هكتار كأراضي امتياز تابعة لأملاك الدّولة، أو أراضي تم شرائها من عند الأهالي . [17]

2. التّشريعات المنظمة للاستيطان الأوربي بالجزائر:

لا شك أن عملية الاستيطان لم تكن لتنجح لولا المناخ الملائم الّذي وفر لها، و لولا الغطاء القانوني الجائر الذي ارتكز على مجموعة من المراسيم و القوانين و القرارات التي أصدرتها الإدارة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال عندما بدأت بتكوين قطاع أملاك الدولة تحت أسم " الدومين " و ضمت إليه بموجب مرسوم 08 سبتمبر 1830 أراضي الحكام العثمانية من الدايات و الباشاوات و البايات، و بعض الكراغلة الذين كانت قد أعادتهم طرداً إلى تركيا [18]. و من أهم المراسيم و القوانين التي صدرت بهذا الشأن:

– مرسوم 22 جويلية 1834: و قد صدر بغية فرض الواقع على الجزائريين، و لتحكم السلطات الاستعمارية قبضتها على البلاد، و تضفي الشرعية على مخطّطاتها الاستعمارية، فقد نص على إلحاق الجزائر و اعتبارها جزءاً من التراب الفرنسي يديرها حاكم عام يتبع رأساً لوزير الحربية في باريس، و يساعده مجلس استشاري من كبار الشخصيات المدنية و العسكرية، و خلال هذه المرحلة لاسيما بعد تعيين "كلوزيل" حاكماً عامّا سنتي 1835 و 1836 نشطت سياسة الاستيطان الحر و الرسمي، حيث صمّم على تحويل سهل متيجة و قراه إلى وطن للمهاجرين الأوربيين الوافدين من فرنسا و أوربا و كذلك من اسبانيا و إيطاليا و مالطا، سويسرا، و باريس و مرسيليا [19]، وتعد مدينة بوفاريك غرب مدينة الجزائر من بين التجارب الأولى في عهد "كلوزيل"، و رغم عمليات توزيع الأراضي والآلات و الحيوانات مجاناً على المستوطنين الأوربيين الجدد، لكن مع ذلك لم تعرف هذه السياسة نجاحاً كبيراً، فلم يزد عدد المهاجرين إلى غاية 1839 عن 25 ألف شخص .[20]

– قرار 18 أفريل 1841: أصدره الجنرال "بيجو" الذي كان يهدف إلى تمكين الضباط و الجنود من مصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين ، على أساس أن هؤلاء أقدر على حماية تلك الأراضي إذا ما تعرضت للخطر، وقد تضمن القرار خمسة عشر مادة تشرح بالتفصيل شروط الاستفادة من الأراضي الزراعية في الجزائر، و كذلك الكيفية التي يتم بها إنشاء مراكز جديدة للاستيطان و هو قرار ينص على نظام الامتلاك بالامتياز [21]، وبموجب هذا القرار تم إنشاء سبعة قرى نموذجية للاستيطان على أراضي الأهالي، و استقدم لهذا الغرض عدد

لا بأس به من الألمان و الإيطاليين والأسبان ، و عزز الجنرال "بيجو" هذا القرار بحملة دعائية تحفيزية عن طريق توزيع منشورات في كامل القطر الفرنسي لتشجيع الهجرة نحو الجزائر ، مع تقديم وعود للوافدين بمنحهم أراضي زراعية من 4 ‘إلى 12 هكتار فضلا عن القروض المالية لاقتناء العتاد الفلاحي .[22]

– مرسوم وزاري مؤرخ في22 مارس 1844: يعطي لمركز الحروش وجوداً فعلياً، و ذلك بتخصيص إقليم خصب منه تقدر مساحته بـ 1600 هكتار ، كما تم تأسيس ضيعات فلاحية بضواحي مدينة سكيكدة هيئت للمعمرين [23].

––مرسوم 30 جويلية 1844 صدر عن الحاكم العام ينص على إنشاء لجنة لاقتراح ثلاثة مراكز لإيواء المعمرين بضواحي مدينة قسنطينة ، هذه اللجنة تتكون من المهندسين " رانكار " و الضابط " صادي " نائب رئيس المكتب العربي بقسنطينة لدراسة الأراضي المحاذية للنقاط التالية :

– وادي يعقوب و بومرزوق .

– واد قانز على بعد أربعة أميال من مدينة باتنة .

– واد حجر على بعد أربعة أميال من الطريق المؤدي إلى مدينة سكيكدة .

كما تأسست لجنة أخرى بمقتضى مرسوم مؤرخ في 04أوت 1846 لتحضير مركز استقبال المعمرين بأراضي الإيدوغ (دائرة عنابة) [24].

–مرسوم 21 جويلية 1846 ، أعطى هذا المرسوم تفسيرا وظيفيا لحق القبائل في الأرض ، و الذي كان يشمل أراضي المرور و الأرض المستريحة و المرتبط في الأساس بنمط التنظيم الاجتماعي و الاقتصادي للقبائل الجزائرية في تلك الفترة .[25]

– منشور الحاكم العام بتاريخ 27 فيفري 1849 : جاء فيه دعوة ضباط المكاتب العربية إلى بذل المزيد من المساعي والجهود قصد إقامة علاقات جيدة بين المعمرين و الأهالي[26] ، في الوقت الذي تقوم فيه الإدارة الاستعمارية بتجريد الجزائريين من أراضيهم عنوة و قهرا و لأتفه الأسباب .

– قانون 16 جوان 1851 : نص هذا القانون في مادته العاشرة على أن " الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي و الملاك الفرنسيين أو غيرهم " ، لكن الواقع أثبت عكس ذلك ، إذ أن بصدور هذا القانون أصبح الجزائريون لا يتحملون العيش داخل الأرياف المحاذية للمساحات الغابية بسبب الاتهامات المتتالية للإدارة الاستعمارية لهم بارتكاب المخالفات ، ففيما بين 1883 و 1890 حررت الإدارة 96570 دعوة قضائية تتهم فيها الجزائريين بارتكاب مخالفات ، كما أنه بموجب نفس القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة ، فإن 200 ألف هكتار من الأراضي الغابية و 60 ألف هكتار من أراضي القبائل أعلنت تابعة للدولة ، و سلح هذا القانون الغابي الأعوان الغابيين بـ 225 مادة تمنع جميعها الفلاحين الجزائريين من الخدمات التي كانت الغابة تقدمها لهم ، و مكن السلطات العسكرية الفرنسية من فرض عقوبات جماعية على

القبائل المجاورة للغابات التي تشتعل فيها النيران ، الأمر الذي تسبب في قيام انتفاضات محلية كانتفاضة سنة 1858 في شرق بلاد القبائل.[27]

– قانون 19 جوان 1851: نص في مواده الثمانية عشرة من الفصل الرابع على المصادرة لأجل المنفعة العامة ، تماما كما هو مرسوم أول أكتوبر 1844، و بناءا على ذلك قامت بإنشاء 146 مركزا استيطانيا فيما بين 1836–1860 لاستقبال الكولون الوافدين . [28]

– منشور الحاكم العام بتاريخ 22 أفريل 1858 : أصدر الحاكم العام " راندن " منشورا مؤرخا في 22 أفريل 1858 أكد فيه على تطبيق الاستيطان.

– المرسوم الإمبراطوري لنابليون الثالث :أصدر مرسوما إمبراطوريا يوم 31 ديسمبر1864 ورد فيه أنه " من الآن فصاعدا تخصص الأراضي التابعة للدولة و مساحتها 900.000 هكتار لعائد الاستيطان ، وقد بين الحاكم العام للجزائر بواسطة منشور موجه إلى قادة العمالات الثلاث أن الغرض المتوخى تحقيقه هو :" فتح مناطق جديدة للنشاط الأوربي (الاستيطان) ، و تهيئة أراضي الدولة لفائدة المهاجرين الفرنسيين و غيرهم ، وفي حالة ما إذا كانت الأرض التابعة للدولة غير صالحة للاستيطان أمر بالحصول على أحسن الأراضي من خلال التبادل مع الأهالي ، أو بواسطة شرائها من القبائل ، وحتى – في حالات كثيرة – عن طريق اللجوء إلى نزع الملكية للمصلحة العمومية " و هي في الواقع مصلحة الاستيطان [29].و الجدول التالي يبين تعداد المستوطنين الأوربيين

الجدول 1: جدول يبين عدد المهاجرين الأوربيين نحو الجزائر و جنسياتهم خلال سنة 1841

المنطقة	فرنسيون	انجليز	إسبان	إيطاليون	ألمان	يونانيون	المجموع
الجزائر	9758	162	7003	1973	1027	*********	20988
وهران	1606	114	2999	522	30	*********	5301
عنابة	1513	1653	113	647	98	06	4030

المصدر : حسيني عائشة ، الاستيطان الأوربي بسهل متيجة 1830 – 1870 ، ص 205

و من الآليات التي وظفت لتدعيم سياسة الاستيطان هي إنشاء وزارة القطر الجزائري و المستعمرات 1858 – 1860 ، و كان إعلانها نتيجة لمطالبة المعمرين بالمزيد من الأراضي ، فتأسست لذلك وزارة القطر الجزائري في 24 جوان 1858 لتحقيق مصالح المعمرين ، فتم إلغاء منصب الحاكم العام ، كما يجسد هذا القرار إلى حد ما بعض أماني المعمرين ، الذين كانوا متحمسين إلى درجة الرغبة في إقامة حكومة مستقلة بالقطر الجزائري ، كما كانوا يرفضون بشدة تحكم العسكريين في مصالحهم .[30]

و يمكن اعتبار أن من أهم ما حققه المستوطنون هو دفع حكومتهم إلى إلغاء الحكم العسكري في الجزائر واستبداله بحكم مدني ، ما مكن المستوطنين من السيطرة على دواليب الإدارة في الجزائر المستعمرة ،

وهكذا بموجب قرار 24 أكتوبر 1870 تحولت العمالات السابقة إلى مقاطعات ، تتشكل من أراضي مدنية تدار مباشرة من وال وأراضي قيادة تدار من ضابط سامي يخضع لسلطة الوالي.[31]

لا شك أن كل هذه القرارات و المراسيم إنما صدرت فقط لصالح المستوطنين الأوربيين ، و قد أباحت جميعها تجريد الجزائريين من أراضيهم بحجج و أسباب واهية ، إلى درجة أن يذهب والي قسنطينة إلى القول في رسالة له إلى الجنرال قائد الناحية ما يلي : " يوجد فوق الاستيطان العادل للعرب ، مصلحة ذات نظام أكثر سموا هي مصلحة الاستعمار الأوروبي " .[32]

و انتهى ضغط المعمرين الأوربيين بصدور قانون 1900/12/19 و الذي بموجبه أصبحت السلطة الفعلية في يد النواب الأوربيين في المجلس المالي الذي أقاموه في الجزائر العاصمة ، و بذلك صاروا يتخذون جميع القرارات المالية و الاقتصادية الخاصة بالجزائر حسب مصلحتهم ، و بدون تدخل من باريس خصوصا بعد أن منحهم قانون 1900 استقلال مالي ، ولا شك أن هذا الأمر قد عزز هيمنة الأوربيين بالجزائر. [33]

3. مظاهر الهيمنة الاقتصادية للمستوطنين الأوربيين :

بفضل هذه السلسلة من القوانين و المراسيم و القرارات ، أمكن للأوربيين أن يضعوا أيديهم و يتحكموا في الاقتصاد الجزائري ، ويمكن إبراز بعض هذه المظاهر في النقاط التالية :

– تحويل مئات الآلاف من الهكتارات من الجزائريين إلى المستوطنين ، فالجمهورية الفرنسية الثانية (1848–1851) وضعت خطة محكمة لهجرة المستوطنين إلى الجزائر بهدف نقل 200 ألف مستوطن ، و اعتماد مبلغ 50 مليون فرنك لتنفيذ هذه الخطة ، ففي عام 1900 منحت السلطات الفرنسية المستوطنين مجانا 687.000 هكتار، و من عام 1880 إلى 1908 : انتقل 450.000 هكتار من أيدي الجزائريين إلى أيدي المستوطنين في ظروف غير طبيعية. [34]

– تنامي عدد المستوطنين بالجزائر بشكل كبير كما يعكسه الجدول التوضيحي

الجدول 2 – تنامي عدد المستوطنين بالجزائر بشكل كبيرقي ظل سياسة المصادرة

السنة	فرنسيون	أوربيون آخرون
1881	129.601	215.000
1891	195.418	234.000
1901	449.420	234.000
1911	562.931	359.000

المصدر :عبد الجليل التميمي ،أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية ، ص27

فمن خلال الجدول يتبين أن مجموع عدد المستوطنين الفرنسيين و الأوربيين الآخرين في عام 1911 قد بلغ 921931 ، و هذا العدد كبير مقارنة بعدد سكان الجزائر الذي كان آنذاك حوالي 4.750.000 . و هذا يبين أهميتهم بالنسبة للإدارة الاستعمارية كقوة أساسية لتحقيق فكرة الاندماج .[35]

– تأميم الغابات و التحديد المفرط و التعسفي للمراعي ، الأمر الذي أثر على الجزائريين بشكل كبير ، إذ حدّت هذه السياسة من فرص وصول السكان إلى مواقع المياه . [36]

– توجيه و تغيير البنية الزراعية من طرف المستوطنين إذ أصبحت زراعة الكروم أهم زراعة ، فأهملت زراعة القمح وسائر الحبوب الغذائية ، لأن زراعة الكروم زراعة تجارية مريحة ، و من جهة أخرى لتوفر الظروف المناسبة لزراعتها في الجزائر. [37]

– السيطرة المالية يوجب قانون 1900/12/19 و الذي جعل السلطة الفعلية في يد النواب الأوربيين في المجلس المالي الذي أقاموه في الجزائر العاصمة ، و صاروا من خلاله يتخذون جميع القرارات المالية و الاقتصادية الخاصة بالجزائر بحسب ما يخدم مصلحتهم ، خاصة بعد ما منحهم قانون 1900 استقلال مالي فضلا عن استئثارهم بالمناصب الإدارية و النيابية بالجزائر بموجب قرار سنة 1884. [38]

– السيطرة على التجارة الداخلية و الخارجية ، بمساعدة البنوك و الشركات الاحتكارية الفرنسية ، و كان الهدف من هذه السياسة الرأسمالية الاستعمارية ،أن تصبح الجزائر مورّدا للمواد الخام التي تحتاجها الصناعة الفرنسية بأسعار زهيدة ، و في نفس الوقت تتحول الجزائر إلى سوق للتجارة الفرنسية فيها أو في إفريقيا من خلالها. [39]

4. الهيمنة الثقافية للمستوطنين الأوربيين بالجزائر:

في الواقع لا يختلف خطر الاستعمار الفرنسي في تعاطيه مع الجانب الثقافي الجزائري إذا لم نقل أنه فاق التعامل مع الجانب الاقتصادي ، و هذا في ظل الصراع الثقافي بين الاستعمار و المستعمر ، كما أن الحياة الفكرية والثقافية ارتسمت من خلال إرادة الاستعمار الفرنسي الذي حاول صياغة هوية جديدة للمجتمع الجزائري بواسطة الإدماج و الاستيطان، و ذهب الفرنسيون أبعد عندما أنكروا وجود هوية للمجتمع الجزائري، كما أشار إلى ذلك أحمد منور " الاستعمار الفرنسي هو الطرف الوحيد الذي أنكر هوية الشعب الجزائري، و جعل من بين مبررات غزوه للبلد أن الجزائريين لا يشكلون أمة واحدة و لا شعبا متجانساً و إنما هم – كما حاول أن يصورهم – عبارة عن أعراق مختلفة و قبائل متفرقة و متناحرة. [40]

بل أننا نجد أيضاً أن هناك من المدارس و الدراسات الاستعمارية من دأبت على إثبات ذلك من خلال المناهج والمقررات الدراسية.

و تكمن خطورة الاستعمار الفرنسي في كونه لم يكتفي باحتلال الأرض و استيطانها، و إنما حاول الإمعان أيضا في ضرب هوية و ثقافة المجتمع الجزائري ، كما عبر عن ذلك شيخ المؤرخين الجزائريين في قوله " غزا الفرنسيون الجزائر بالسلاح و العلم، فحققوا الاحتلال و الاستعمار و الاستيطان بالسلاح و الجيوش، و حققوا نشر لغتهم ودينهم و عاداتهم و صحافتهم و مطبعتهم و مسرحهم بالعلم و الاختراع " .[41]

ففي الوقت الذي كان فيه "كلوزيل" و "فاليه" و "بيجو" يغزون المدن كان "بربروجر" [42] Adrian Barb » « Roger و"ديسلان" و"بريسنيه" و غيرهم يغزون المكتبات الخاصة، و مكتبات الزوايا و المساجد بدعوى الإنقاذ. [43]

من هنا يتضح جلياً الأسباب التي جعلت الفرنسيين يستهدفون مؤسسات التعليم الإسلامية، بل و تحول هذا الأمر إلى ضرورة ملحة كما جاء في تقرير الجنرال "دوكرو" "Ducrot"إلى نابليون الثالث[44] " لنعرقل ما استطعنا تطور المدارس الإسلامية و الزوايا و بكلمة أوضح نسعى إلى تجريد الشعب الجزائري من السلاح المادي والمعنوي".[45] و مثلما لجأ الفرنسيون إلى إصدار قوانين لمصادرة الأراضي ، قاموا أيضاً بمحاصرة المؤسّسات التعليمية بتجفيف مصادر تمويلها عبر إصدار قرار 07 ديسمبر 1830 [46] ، الّذي بموجبه أصبحت كل الأوقاف ملكاً للدولة تابعة لمصلحة الدومين (أملاك الدولة).

لقد أقر الفرنسيون من خلال تقاريرهم الرسمية الاستعمارية عن الحالة التي آلت إليها المدارس و مختلف مؤسسات التعليم الإسلامي، إذ يتحدث الجنرال "بيدو" في تقريره المؤرخ في 12 فيفري 1847 " و عند الاستيلاء عليها سنة 1837 كان يوجد فيها خمسة و ثلاثون مسجداً و سبع مدارس تتسع لعدد من التلاميذ يتراوح ما بين 600 و 700 و يتلقون فيها تعليماً يعرف بالتعليم الثانوي ، بالإضافة إلى دروس أخرى كان يلقيها أشخاص ذو سمعة واسعة .... وكانت بالمدينة 90 مدرسة ابتدائية يتردد إليها حوالي 1350 طفلاً" [47] ، و بعد عشر سنوات من احتلال مدينة قسنطينة يذكر نفس المصدر صاحب التقرير " أما عدد المدارس اليوم فقد انخفض إلى 30 كما انخفض عدد التلاميذ إلى 350، و لم يبقى سوى 60 شابا يتابعون التعليم الثانوي."[48]

و الملاحظ على السياسة القمعية للاستعمار الفرنسي اتجاه المؤسسات التعليمية أنها لم تشمل البنايات فقط بل توجهت أيضاً إلى المعلمين من خلال التضييق عليهم، مما دفع الكثير منهم للهجرة خاصة نحو الشرق، و رغم أن بعض الحكام حاولوا تدارك هذا الوضع، إلا أن هيمنة المستوطنين حالت دون ذلك مثلما أكد ذلك "آجرون" عن "قايدون" قائلاً: " تأثرت مدارس المسلمين بالهزات الارتدادية الناجمة عن رد فعل المستوطنين ضد سياسة التعاطف مع العرب إلا أن الحاكم العام "دو قايدون" "De Gueydon[49] قرر المضي في إصلاح تلك المدارس و إيجاد صيغة جديدة لها لأن المناهضين لها يعتبرونها مؤسسات تخريج المتعصبين، وقد شرع في تنظيم مسابقة انتقاء الأساتذة للغة العربية، و هذا بعد تحويل المدارس الإسلامية إلى المدارس الشرعية الفرنسية، و رغم ذلك فقد عارضها المستوطنون، و بذلك كانت مؤسسات التعليم الإسلامي ضحية أخرى في المشهد الثقافي مثلها مثل المدارس القرآنية والزوايا .[50]

و عموماً فإن المرحلة الممتدة ما بين 1830 – 1850 لم تقم إدارة الاحتلال بأي جهد ذا قيمة أو تأثير في ميدان التعليم ، خاصة بعدما قطعت مصادر التمويل باستيلائها على الأملاك الوقفية، بينما عرفت المرحلة

الثانية 1850 – 1870 مبادرات في مجال تعليم الأهالي حيث ظهرت اللبنات الأولى لمنظومة تعليم الأهلي للمستوى الابتدائي بفتح عدد من المدارس الحكومية المسماة بالمدارس العربية الفرنسية، و إنشاء المدارس الإسلامية الثلاثة لتخريج أغوات القضاء الإسلامي إلى جانب معهدين ثانويين في الجزائر و قسنطينة. [51]

كما تأسس أول معهد عربي فرنسي بالجزائر بعد صدور المرسوم الإمبراطوري في 14 مارس 1857، و كان مخصص لأبناء الموظفين الجزائريين في الإدارة الاستعمارية و العائلات الكبرى و أبناء الفرنسيين ،و أبناء الجنود الجزائريين الذين ماتوا أو جرحوا في ميادين الحرب خدمة لفرنسا .[52]

و قد لقيت تجربة تأسيس المعاهد معارضة المستوطنين بشدة لما تقدمه للجزائريين من خدمات تعليمية، محتجين في ذلك بالنفقات المالية الكبيرة، و تحت ضغطهم و بمجيء الحاكم العام "دو قايدون" تم إلغاء معهد الجزائر و ألحق بثانوية الجزائر العامة ، و تلا ذلك إتباع نفس السياسة مع المعاهد التي أسسها "ماكماهون" .[53]

و إذا كان المستوطنون قد عارضوا بشدة تعليم الأهالي، فإنهم بالمقابل شجعوا و دافعوا بشدة عن التعليم المهني أو الحرفي، فبعد التحول إلى الحكم المدني و زيادة النفوذ الاستيطاني طرحت مسألة تعميم التعليم الحرفي بحرية ، و هذا من أجل استثمارهم في الحياة الاقتصادية، و نظراً لأن تعليم الجزائريين مهنيا سيخدم المستوطنين ، فقد سعا هؤلاء إلى دفع حكومتهم إلى تحقيق إجبارية التعليم على الأهالي، و ضرورة إرسال أبنائهم إلى المدارس، وفرض قوانين تعاقب الأولياء الذين لايرسلون أبناءهم ، و منها قانون 21 ديسمبر 1897 الذي يسلط عقوبات على الأولياء المتهاونين ، أو الّذين يرفضون إرسال أبناءهم إلى المدرسة. [54]

وقد لجأ الحكام إلى استعمال هذه الوسيلة بشكل واسع ،إلى درجة أن السداسي الأول من سنة 1848 شهد إصدار 412 حكماً لنفس السبب ، و في عهد الحاكم العام "جونار" منح الأولوية لإنشاء مدارس التعليم المهني، و منذ سنة 1903 تم افتتاح ثلاث مدارس لصناعة الزرابي.. ، و في سنة 1904 تم افتتاح مدرستين للبناء ، كما ارتفع عدد حصص التمهين إلى 20 في أواخر 1905، و أمر "جونار" بإقامة أول معرض عمومي للأعمال الفنية والهدف من ذلك هو إدماج الجزائريين و الاستفادة منهم اقتصادياً . [55]

و ذهب غلاة المستعمرين من خلال المؤتمر الاستعماري المنعقد سنة 1908 إلى حد المطالبة بإلغاء التعليم الابتدائي بالنسبة للأهالي، و تعويضه بتكوين مهني زراعي [56]، كما أن نسبة 90% من أبناء الجزائريين الذين قبلوا بالتعليم الفرنسي وجهوا للتعليم المهني و الابتدائي من أجل الحصول على وظيفة متواضعة، في حين أن 10% فقط منهم وجهوا إلى التعليم العالي لتوظيفهم بعد تخرجهم في المناصب الإدارية العليا. [57]

و الخلاصة أن تأثير المستوطنين و هيمنتهم على المشهد الثقافي و خاصة السياسة التعليمية كان كبيراً ، بحيث أن معظم الجرائد الخاضعة لإدارة هذه الفئة تناولت قضية تعليم الجزائريين بالسخرية ، و اتهمت العقل الجزائري العربي بالجبن ، و عدم القدرة على التعلم فكتبت "**Vigie Algérienne**" في 13 جوان 1897 :

"مهما استطعنا تعليم الأهالي للكتابة و القراءة باللّغة الفرنسية فلن تستطيع تعليمهم التفكير على الطريقة الفرنسية" .[58]

و لم يكتفي المستوطنون بهذا بل اتجهوا إلى التحكم في ميزانية التعليم العمومي الموجه لأبناء الجزائريين ، والموافقة على إنشاء المدارس من طرف المجالس البلدية ، و هو ما طالب به النائب « Barbedette » "إن ما نريده هو أن لا يرتبط تعليم الأهالي بالقرارات التي تتخذها باريس و أن تخضع سلطة مدير الدراسات لمراقبة اللّجان المالية" .[59]

و هكذا يتجلى أن هيمنة المستوطنين الثقافية تبدوا إلى حد بعيد متناغمة مع الهيمنة الاقتصادية، وهي لا شك تعكس رغبة هؤلاء في بقاء الجزائري يعاني في ظلمات الجهل من أجل استغلاله و استعباده.

5 .انعكاسات الهيمنة الاقتصادية و الثقافية للمستوطنين على الواقع الجزائري:

كان لسياسة الاستيطان والإمعان فيها بالارتكاز على جملة من المراسيم و القوانين و الأوامر ، دور في فرض هيمنة المستوطنين على المشهد الاقتصادي و الثقافي في الجزائر، و نتيجة لتلك السيطرة الواضحة، فقد كانت لها انعكاسات و نتائج سلبية عديدة على المجتمع الجزائري نورد منها:

– ظهور أزمات اقتصادية خطيرة أدت إلى التراجع الديمغرافي بحوالي مليون نسمة في سنة 1850 ، و ازدادت الوضعية سوءا خاصة سنة 1865 بمناسبة الحصاد السيئ و الجفاف الذي ضرب الجزائر سنة 1866 ،إضافة إلى هجمات الجراد و الزلزال الذي ضرب منطقة متيجة و ضواحيها .[60] و هناك شهادات للفرنسيين أنفسهم تصور حالة البؤس التي طالت الجزائريين نتيجة الاستيطان و المصادرة و الكوارث الطبيعية منها شهادة الأب "برزي" الذي كان قسيسا في مدينة الشبلي ، و التي وصف فيها حالة الجزائريين ضحايا المجاعة بقوله : " ...الجياع كانوا يفدون إلى المراكز الأوربية بالمدن منهوكي القوى ، عراة ، و قد غابت عنهم الصورة البشرية ، إذ أصبحوا هياكل عظمية .[61]

– تراجع تربية الماشية بسبب الاستيلاء على الأراضي التي كانت صالحة للرعي، فأثر ذلك بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي التقليدي للقبائل الجزائرية، ومن مظاهر ذلك توقف حركة قطعان الماشية الموسمية من الجنوب إلى الشمال، وكان نتيجة ذلك آثار وخيمة على غذاء المواطنين ، و دفع ذلك الكثير من القبائل للهجرة [62]

– أدّى تقسيم الملكية و انتشار البيع والشراء والمضاربة و إثقال كاهل الفلاحين بالضرائب إلى تحول الفلاح الجزائري إلى مجرد خمّاس في مزارع المستوطنين بعدما كان المالك الحقيقي للأرض.، وذلك لأن الرعي والزراعة كانت المصدر الأساس لعيش هؤلاء ، ففكر الكثير منهم في الهجرة ، و التي كانت إحدى أهداف الفرنسيين من خلال التضييق على الجزائريين لإجبارهم على التخلي عن أراضيهم .[63]

– اختفاء المؤسسات القبلية التقليدية التي كانت تساعد الفلاحين حين يكون المحصول سيئا، وهذا نتيجة مصادرة أملاك الأوقاف، ثم إلغاء الزوايا التي كانت تقوم بهذا الدور.

– تدني دخل الفرد الجزائري قياسا إلى دخل الأجنبي بعد أن أصبح المستوطن سيدا ومسيطرا عليه ، وقد أدى هذا إلى انخفاض مستوى معيشة السكان المحليين.

– أدّى تأثير الاستيطان في بنية الملكية الجزائرية إلى تشتيت التنظيم القبلي، وتكوين الجماعات الاجتماعية القبلية: ارستقراطية دينية و ارستقراطية الإدارة المحلية.[64]

– ضياع وتقلص المؤسسات التعليمية الإسلامية، ورافق ذلك ارتفاع نسبة الأمية بشهادة "أوجين فورميسترو" "Fourmes taux Eugène" في سنة 1880" لقد فرطنا في تعليم الأهالي حتى نزل إلى مستوى هو أدنى بكثير مما كان عليه قبيل الاحتلال" .[65]

– تأثر ثقافة الشعب الجزائري بفعل الأعداد الكبيرة من المستوطنين الفرنسيين و الأوروبيين في الجزائر، فوجود مجتمع أجنبي داخل المجتمع المحلي لمدة قرن ونصف تقريبا قد أثر بشكل مباشر أو غير مباشر ،لاسيما أن سياسة الاستعمار الثقافي و القضاء على الشخصية الوطنية للشعب الجزائري كانت من ضمن الأهداف الاستعمارية التي سعت فرنسا لتحقيقها.

. خاتمة:

شكلت سياسة الاستيطان اعتمادا على مختلف المراسيم و القوانين أولى فصول السياسة الاستعمارية الفرنسية لتثبيت الوجود الفرنسي بالجزائر ، و الذي سرعان ما أصبح واقعا مفروضا على الشعب الجزائري من خلال هيمنة الكولون على الشأن الاقتصادي و الثقافي وتغير البنية الاجتماعية ، وبقيت انعكاسات هذه السياسة ومخاطرها ماثلة إلى اليوم . و كان من الطبيعي أن يظهر الجزائريون استعدادهم للتضحية و الدفاع عن أملاكهم و أراضيهم . و من النتائج التي خلصنا إليها هي :

*راهنت الإدارة الاستعمارية بشكل كبير على الاستيطان لتثبيت الوجود الفرنسي بالجزائر.

*ساهمت سياسة الاستيطان و هيمنة المستوطنين في تشتيت القبائل الجزائرية بالقضاء على الملكية العائلية التي كانت دوما عاملا لتماسكها.

*كان نجاح الهيمنة الاقتصادية مقدمة للهيمنة الثقافية .

*ضياع و تقلص المؤسسات التعليمية الإسلامية بشهادة الفرنسيين أنفسهم ، مما أثر سلبا في تراجع المستوى التعليمي للجزائريين و ارتفاع الأمية خلال تلك المرحلة.

* كان تجدد المقاومات الشعبية و الانتفاضات من حين لآخر، و عبر ربوع الجزائر (المقراني 1871 ، الشيخ بوعمامة 1881) رد صريح عن رفض الوجود الاستعماري و سياساته لاسيما الاستيطان ومصادرة الأراضي.

6. التوثيق:

1- أبو القاسم سعد الله ، **أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر** ، ج2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986 ، ص 89 .

2- نفسه ، ص 91 ، و في ما يخص قضية التردد و مصير التصرف في الجزائر بعد احتلالها ينظر أيضا : يحيى بوعزيز ، **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص 17 .

3- كلوزيل ، من مواليد 12 -12-1772 تولى عدة وظائف في الجيش الفرنسي و السفارة الفرنسية باسبانيا ، كما تولى قيادة الجيش في سان دومنيك و أرسل إلى هولندا و ايطاليا ، و عين أيضا نائبا في البرلمان ، ثم تولى قيادة الجيش الفرنسي بالجزائر في أوت 1830 ، ثم حاكما عاما سنة 1835 ، ثم عزل بسبب فشله في حملة قسنطينة في 12 – 02 – 1837 ، للمزيد عن شخصيته ينظر :أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1900** ، ج1 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، 1992 ، ص 36 .

4-Charles André Julien , **histoire de l Algérie contemporaine 1827 – 1871** , édit casbah ,Alger ,2007 ,p76.

5 –أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص 36 .

6 – صالح فركوس ، " التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر و آثارها على المجتمع الجزائري " ، مخبر التاريخ للأبحاث والدراسات المغاربية ، جامعة قالمة ، ص 23

7 – الحاج سيدي السعدي ، ينحدر من عائلة دينية لها ضريح قرب سيدي عبد الرحمن الثعالبي ، كانت له علاقات عديدة مع رؤساء القبائل و شيوخ الزوايا ، خاصة بسهل متيجة و منطقة زواوة ، التحق بالمقاومة إلى جانب محمد بن زعمون بمنطقة متيجة بعد أن رفض دخول مدينة الجزائر و هي تحت السلطة الفرنسية ، كما عينه الأمير عبد القادر الجزائري خليفة له على متيجة ما بين 1835 – 1837 ، و توفي سنة 1843.

8-Victor Démontes , **Les préventions du général barthizenne contre la colonisation de L Algérie** ,imprimerie ,Alger , (s-d),pp123 -124 .

9 –عبد الحميد زوزو ، **نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط4 منقحة ، الجزائر ، 2007 ، ص154 .

10- صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص.ص 27-29.

11- Charles André Julien,Op-Cit ,p77.

12-Charles Robert Ageron, **le gouvernement du général berthezenne a Alger en 1831, édit** , bouchene ,France ,2005 ,p 174

.

13 –فركوس ، المرجع السابق ، ص 32 .

14 – نفسه ، ص 33 .

15 – أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص.ص 98 –99 .

16 – صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 39 .

17 – نفسه ، ص 41 .

18 – إبراهيم مياسي ، **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830–1960** ، دار هومة، الجزائر ، 2007 ، ص 122 .

19 – أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص 101.

20– Djilali Sari , **La dépossession des Fellahs** , S.N.E.D , Alger sans date , p10.

21 – صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 69 .

22 – شارل روبير آجرون ، **الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871–1919** ، ج1 ، نقله إلى العربية م. مسعود و أ.بكاي ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2007 ، ص 131 .

23 – صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 70.

24 – نفسه ، ص 71.

25 – عبد اللطيف بن أشنهو ، **تكوين التخلف في الجزائر** ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1979 ، ص 53 .

26 – بن داهة عدة ، **الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض (1830–1962)** ، ج1، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2008 ، ص 326 .

27 – صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص.ص 84–85 .

28 – بن داهة عدة ، المرجع السابق ، ص 333 .

29 – صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 90 .

30 – نفسه ، ص 91 .

31 – نفسه ، ص 42 .

32– Claude Collot , **Les institutions de l'Algérie durant la période (1830 –1962)** , O.P.U , p 45 .

33– صالح فركوس ، المرجع السابق ، ص 92 .

34 – عبد الملك خلف التميمي ، **أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية** تصدير د.ناصر الدين سعيدوني ، دار البصائر للنضر والتوزيع ، الجزائر ، 2011 ، ص 25 .

35 – نفسه ، ص 27 .

36 – بوعلام بالسابح ، " الجزائر : الاحتلال و المقاومة 1830–1954 " مجلة الثقافة ، السنة الرابعة عشرة ، عدد 83 ، سبتمبر– أكتوبر 1984 ، الجزائر ، ص 53 .

37 – عبد القادر علي حليمي ، **جغرافية الجزائر(طبيعية – بشرية – اقتصادية)** ، ط2 ، مطبعة الإنشاء ، دمشق ، 1968 ، ص190 .

38 – Meynier (G) , **L'Algérie révélée de 1914–1918 et le premier quart du XXe** , 1er ed , Préface de Pierre Vidal–Noquet , 6ème ve , paris , librairie Droz , 1981 , pp 18–19.

39 – عبد الملك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص 28 .

40 – أحمد منور، **الأدب الجزائري باللسان العربي، نشأته وتطوره وقضاياه**، ديوان للمطبوعات الجامعية الجزائر: 2007، ص19.

41 – أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830–1900)**،ج1،ط1،دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان،1992،ص79.

42 – أول مدير للمكتبة الوطنية بعد صدور قرار تأسيسها في 13 أكتوبر 1935 وهو الذي كلف بجمع المخطوطات.

43 – سيف الإسلام زبير، **صفحات من الصراع الجزائري الفرنسي**، المؤسسة الوطنية للطباعة الجزائر، 1988،ص31.

44 – شارل لويس نابليون (بونابرت الثالث) ، رئيس جمهورية فرنسا الثانية سنة 1848 ، و إمبراطورا ما بين 1852 – 1870 ، عرفت فترة حكمه دخول فرنسا في حرب القرم ما بين 1854 – 1856 ، و حملة المكسيك ما بين 1861 – 1867 ، و هزيمة الجيش الفرنسي أمام بروسيا .

45 – عبد الحميد عومري، **الحياة الثقافية و الفكرية في الجزائر 1880–1914م** أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017، ص26.

46 – عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1900**، المؤسسة الوطنية للفنون الطبيعية للجزائر، 2010،ص217.

47 – نفسه ، ص217.

48 –شارل روبير آجرون ، المرجع السابق ، ص ص203 –203 .

49 – فترة حكمه بالجزائر تمتد من 1871 إلى غاية 1873، كان مؤيد لنظرة المستوطنين.

50 – شارل روبير آجرون، المرجع السابق، ص.ص602 –603.

51 – جمال قنان، **التعليم الأهلي في عهد الاستعمار 1830–1914**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2009،ص32.

52 – عبد الحميد عومري، المرجع السابق، ص ص 48–49.

53 – نفسه، ص49.

54 – شارل روبير اجرون، المرجع السابق، ص 526.

55 – نفسه ، ص 537.

56 – نفسه ، ص ص 947–948.

57 – شارل روبير آجرون ، المرجع السابق ،ص ص 947 –948 .

58 – عبد الحميد عومري ، المرجع السابق ، ص 79 .

59 – شارل روبير آجرون ، المرجع السابق ، ص 544 ..

60 –« L évolution démographique des population Musulmanes du département D Alger 1830 – 1866 » ,IN Revue Africaine ,vol 98 ,1954 ,pp308 – 319 ..

61– خديجة بقطاش ، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر1830 – 1870** ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2007 ، ص ص 103 – 128 .

62 –Claudine Choulet, **La Mitidja autogérée ,enquête sur l exploitation autogérée agricole d une région d Alger 1968 – 1970** ,S.N E..D,.1971 .pp22 – 24 .

63 –ايف لاكوست و آخرون ، **الجزائر بين الماضي و الحاضر** ، تر : رابح استمبولي و آخرون ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الرغاية ، الجزائر ، 1984 ، ص 334 .

64 – شارل روبير آجرون ، المرجع السابق ، ص 544 .

65 – عبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص ص30 ..

7. قائمة المصادر والمراجع:

أولا: العربية

المراجع :

آجرون شارل روبير، ،**نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 –1900** ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2010 .

آجرون شارل روبير ، ج1 ،**الجزائريون المسلمون و فرنسا ، 1871 – 1919** ،تر: مسعود و أ بكاي ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2007 .

ايف لاكوست و آخرون ، **الجزائر بين الماضي و الحاضر** ، تر : رابح استمبولي و آخرون ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الرغاية ، الجزائر ، 1984 .

بقطاش خديجة ، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر1830 – 1870** ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2007

بن أشنهو عبد اللطيف ، **تكوين التخلف في الجزائر** ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1979.

بن داهة عدة ، **الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض (1830 – 1962)** ، وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2008 .

بوعزيز يحي ، **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 .

حليمي عبد القادر علي ، **جغرافية الجزائر(طبيعية ، بشرية ، اقتصادية)** ، مطبعة الإنشاء، دمشق ، ط2 ، 1968 .

خديجة بقطاش ، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر1830 – 1870** ، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2007 ، ص ص 103 – 128 .

خلف التميمي عبد الملك ، **أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية** ، دار البصائر للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2011 .

زبير سيف الإسلام ، **صفحات من الصراع الجزائري الفرنسي** ، المؤسسة الوطنية للطباعة ، الجزائر ، 1988 .

زوزو عبد الحميد ، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر** ، ج4 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 .

سعد الله أبو القاسم ، **أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر**،ج2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر.

سعد الله أبو القاسم ،**الحركة الوطنية الجزائرية (1830 – 1900)** ، ج1 ، دار العرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1992 .

قنان جمال ، **التعليم الأهلي في عهد الاستعمار 1830 – 1914** ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2009 .

منور أحمد ، **الأدب الجزائري باللسان العربي ، نشأته و تطوره و قضاياه** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 .

مياسي ابراهيم ، مقاربات في تاريخ الجزائر ، دار هومة ، الجزائر .

المقالات :

بالسايح بوعلام ، "الاحتلال و المقاومة 1830 – 1954" ، مجلة الثقافة ، العدد 23 ، سبتمبر – أكتوبر 1984 ، الجزائر.

صالح فركوس ، " التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر و آثارها على المجتمع الجزائري " ،مخبر التاريخ للأبحاث والدراسات المغاربية ، جامعة قالمة ، الجزائر .

الرسائل الجامعية :

حسيني عائشة ، **الاستيطان الأوربي بسهل متيجة 1830 – 1870** ،أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة وهران ، قسم التاريخ و علم الآثار، الموسم الجامعي 2012 – 2013 .

عومري عبد الحميد، **الحياة الثقافية و الفكرية في الجزائر 1880 -1914.** أطروحة دكتوراه الطور الثالث ، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس ، الموسم الجامعي 2017 -2018 .

ثانيا: الأجنبية:

المصادر :

1-« L évolution démographique des population Musulmanes du département D Alger 1830 – 1866 » ,IN Revue Africaine ,vol 98 ,1954 ,pp308 – 319.

المراجع :

1-Agéron Charles Robert, **le gouvernement du général berthezenne a Alger en 1831, édit** , bouchene ,France ,2005 ,

2-Chaulet Claudine , **La Mitidja autogérée ,enquête sur l exploitation autogérée agricole d une région d Alger 1968 – 1970** ,S.N E..D,.1971.

3-Collot Claude , **Les institutions de l'Algérie durant la période (1830 -1962)** , O.P.U .

Démontes Victor, **Les préventions du général berthezenne contre la colonisation de L Algérie** ,imprimerie ,Alger , (s-d),.

4-(G) Meynier, **L'Algérie révélée de 1914-1918 et le premier quart du XXe** , 1er ed , Préface de Pierre Vidal-Noquet , 6ème ve , librairie Droz ,Paris 1981 .

5- Julien Charles André , **histoire de l Algérie contemporaine 1827 – 1871** , édit casbah ,Alger ,2007 .